الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الثامنة والأربعون
٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧
البند ٤ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعلم: بناء القدرات الإحصائية

بناء القدرات الإحصائية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعد وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٦/٢٢٠ http://undocs.org/ar/2016/220 والممارسات المتبعة في الماضي، لمحة عامة عن الأنشطة الأخيرة التي اضطلعت بها شُعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة دعما للجهود التي تبذلها البلدان لتعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية من أجل تذليل الصعوبات المتعلقة بالبيانات في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن الأشكال الجديدة للجهود التعاونية الرامية إلى تحقيق التزامن بين المبادرات والاستفادة من الشراكات والتنسيق في مجال بناء القدرات الإحصائية. وهو يتضمن أيضا معلومات عن الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن التقييم الذي اختتم مؤخرا لإسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية على التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.

* E/CN.3/2017/1.

16-22243 (A) 100117 200117

الرجاء إعادة استعمال الورق

بناء القدرات الإحصائية

أولا – مقدمة

١ – زاد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] من الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لضرورة تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان النامية على القياس والرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات والمؤشرات المرتبطة بها. ويتناول الهدف ١٧ بالتحديد تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، علما بأن الهدف من الغاية ١٧-١٨ هو: تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠.

٢ – ويمثل إطار المؤشرات العالمية من أجل رصد أهداف وغايات التنمية المستدامة تحديا هائلا أمام منتجي الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ويجب على البلدان الوفاء بما يوجه إليها من طلبات جديدة على البيانات، وأن تحدد بسرعة الأهداف والمؤشرات الوطنية إن هي أرادت تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهي تحتاج إلى تطوير وتكييف نظمها الإحصائية الوطنية لتلبية تلك الطلبات، ووضع عمليات مبسطة لضمان إنتاج إحصاءات رسمية في حين وقتها. وستتعرف البلدان أيضا على منهجيات وأدوات يجري تطويرها على المستوى العالمي لقياس أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، لا سيما في المجالات الإحصائية الجديدة. وفي هذه الحالة، بات في غاية الأهمية تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية في البلدان النامية من أجل إنتاج بيانات عالية الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، وتتماشى مع المعايير الدولية وتحترم المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والتي يمكن أن تساعد واضعي السياسات في صياغة السياسات القائمة على الأدلة التي تدمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٣ – وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ركزت جهود بناء القدرات التي تبذلها الشُعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة على مجالين رئيسيين: (أ) تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية على قياس التقدم المحرز بشأن تحقيق مؤشرات التنمية الجديدة وتقييمه والإبلاغ عنه؛ (ب) وتحسين عملية تحديث النظم الإحصائية الوطنية،

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

مع مراعاة توصيات اللجنة الإحصائية بشأن ثورة البيانات واستخدام التكنولوجيات الجديدة والبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك استخدام المعلومات الجغرافية المكانية وإدماجها مع البيانات الإحصائية. وفي مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، واصلت شعبة الإحصاءات تحسين تطوير واستخدام البيانات والأدوات الجغرافية المكانية دعما لخطة التنمية المستدامة وما يتصل بها من خطط عالمية[٢].

٤ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها شعبة الإحصاءات كجزء من برنامجها العادي للتعاون التقني، فضلا عن حساب التنمية الأخير والمستمر والمشاريع الممولة من الجهات المانحة. وترد تفاصيل إضافية عن مبادرات بناء قدرات الشعبة في مجالات فنية محددة من قبيل الحسابات القومية، وإحصاءات التجارة والسياحة، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في التقارير المقدمة إلى اللجنة الإحصائية. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن الأشكال الجديدة للجهود التعاونية الرامية إلى تحقيق التزامن بين المبادرات والاستفادة من الشراكات والتنسيق في مجال بناء القدرات الإحصائية. وهو يتضمن أيضا معلومات عن الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن التقييم الذي اختتم مؤخرا لإسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية على التحليل الإحصائي وجمع البيانات دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ثانيا - تنفيذ برنامج بناء القدرات في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

٥ - في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، نظمت شعبة الإحصاءات ٥٣ من حلقات العمل والحلقات الدراسية و ٢٥ اجتماعا من اجتماعات أفرقة الخبراء شارك فيها ما مجموعه ٣٠٨ ٥ من المهنيين الذين تبادلوا الخبرات وتلقوا التدريبات (انظر الجدول ١). ومنح ما مجموعه ١٧٧ من الزمالات الفردية للإحصائيين الوطنيين وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية من بلدان نامية لتمكينهم من حضور ٤٤ اجتماعا من الاجتماعات الإقليمية والدولية.

(٢) انظر أيضا وثائق اللجنة الإحصائية التالية: الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.3/2017/3)، وتقرير الأمين العام عن خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2017/5) وتقرير الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2017/7) وتقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (E/CN.3/2017/10).

الجدول ١

عدد المناسبات والمشاركين، ٢٠١٥ و ٢٠١٦

السنة	حلقات العمل والحلقات الدراسية		اجتماعات أفرقة الخبراء		زيارات دراسية	
	عدد المناسبات	المشاركون	عدد المناسبات	المشاركون	عدد المناسبات	المشاركون
٢٠١٥	٢٥	١ ٤٢٠	١٠	٨٢٣	٢١	٦٧
٢٠١٦	٢٨	١ ٩١٤	١٥	١ ١٥١	٢٣	١١٠
المجموع	**٥٣**	**٣ ٣٣٤**	**٢٥**	**١ ٩٧٤**	**٤٤**	**١٧٧**

٦ - في الجدول ٢، قسمت مواضيع المناسبات التي عقدت إلى خمس فئات واسعة، هي: (أ) الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية؛ (ب) والإحصاءات الاقتصادية، مثل التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والسياحة، والطاقة، والإحصاءات الصناعية، بالنسبة للحسابات القومية؛ (ج) والإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (د) والإحصاءات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

الجدول ٢

عدد حلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية، حسب الموضوع

السنة	الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية	الإحصاءات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة والعولمة الاقتصادية، والسياحة، والطاقة، والإحصاءات الصناعية، بالنسبة للحسابات القومية	الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية	الإحصاءات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة	إدارة المعلومات الجغرافية المكانية
٢٠١٥	٦	٦	١٠	٨	٥
٢٠١٦	١١	٦	٩	١٣	٤
المجموع	**١٧**	**١٢**	**١٩**	**٢١**	**٩**

ألف - البرنامج العادي للتعاون التقني

٧ - البرنامج العادي للتعاون التقني[٣] يدعم البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لبناء قدراتها الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية

(٣) أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٥٨ (د-١) المؤرَّخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦.

المستدامة، ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وتعتمد أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها الشعبة الإحصائية في إطار البرنامج العادي على الناحية الفنية للعمل المعياري للجنة الإحصائية وتمتثل للتوجيهات السياساتية وبرامج العمل المتفق عليها في دورات اللجنة.

٨ - وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بناء على نتائج الحوار المتعلق بمؤشرات التنمية واعتماد اللجنة الإحصائية للمعايير الإحصائية الدولية ذات الصلة، ركزت جهود شعبة الإحصاءات لبناء القدرات على مجالين رئيسيين: (أ) تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية على القياس والرصد والتقييم والإبلاغ بأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام المؤشرات؛ (ب) وتعزيز وتحديث النظم الإحصائية الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار توصيات اللجنة بشأن ثورة البيانات واستخدام التكنولوجيات الجديدة والبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك المعلومات الجغرافية المكانية وتكاملها مع البيانات الإحصائية. وفي مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، كانت الشعبة تهدف إلى مواصلة دفع عجلة تطوير واستخدام البيانات والأدوات الجغرافية المكانية دعما لخطة التنمية المستدامة وما يتصل بها من خطط عالمية.

٩ - وكان من أشيع أنشطة بناء القدرات الممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني ما يلي: (أ) تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية تدريبية إقليمية ودون إقليمية من قبل شعبة الإحصاءات وحدها أو بالشراكة مع اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الشريكة الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة؛ (ب) وتوفير الخدمات الاستشارية من قبل المستشارين الأقاليميين الأربعة للشعبة في مجالات التعداد السكاني، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والتدريب الإحصائي وبناء القدرات وتنظيم النظم الإحصائية الوطنية، ومن قبل خبراء يعملون بعقود قصيرة الأجل بصفة استشاريين ومدربين، من الموظفين والخبراء الاستشاريين على حد سواء؛ (ج) وتوفير الزمالات والدورات التدريبية القصيرة الأجل والجولات الدراسية والتدريب أثناء العمل للإحصائيين الوطنيين وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية من البلدان النامية لتمكينهم من تحسين وتعزيز معارفهم ومهاراتهم في مجالي الإحصاءات وإدارة المعلومات الجغرافية وإنشاء شبكات إقليمية ودولية.

١٠ - وجرى تنظيم ١٧ حلقة عمل ومناسبة شارك فيها ٧٦ شخصا ممن تلقوا زمالات فردية (انظر الجدول ١) في إطار البرنامج العادي للشعبة الإحصائية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

١١ - وتلقت البلدان النامية في كل منطقة تقريبا الدعم والتدريب على تنفيذ المبادئ والتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية، التنقيح ٣[٤]، التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٤. وجرى تنظيم سبع حلقات عمل ترمي إلى تعزيز المجموعة المنقحة من المعايير المعاصرة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية: في أذربيجان (أيار/مايو ٢٠١٥)، وتركيا (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، وشيلي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، وترينيداد وتوباغو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، وكاليدونيا الجديدة (شباط/فبراير ٢٠١٦)، وغواتيمالا (آب/أغسطس ٢٠١٦) وعُمان (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). وشملت حلقات العمل تلك، التي شارك فيها مسجل مدني وخبير إحصائي رسمي من كل بلد، أكثر من ١٠٠ بلد - بلدان في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الناطقة باللغة العربية - مما أتاح الفرصة لأكثر من ٢٠٠ مشارك لفهم تعقيدات الإطار المنهجي المنقح للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

١٢ - وكجزء من برنامج تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، جرى تنظيم ثلاث حلقات عمل رائدة لتدريب المدربين بشأن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية: في إثيوبيا (شباط/فبراير ٢٠١٥)، وشيلي (تموز/يوليه ٢٠١٥) واليابان (شباط/فبراير ٢٠١٦). وكان برنامج التدريب، الذي اعتمد شكل التعلم المختلط، يتألف من ثلاث مراحل: التدريب الإلزامي على الإنترنت، وحلقة عمل حضورية ومرحلة متابعة تعقد بعد أسبوع من حلقة العمل الحضورية. وكانت مرحلة المتابعة تشكل عنصرا هاما من عناصر تدريب المدربين، وقد عقد خلالها المدربون حلقات دراسية وطنية بشأن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية من أجل بناء أساس لتنفيذ المشاريع الأخرى بشأن الحسابات البيئية والاقتصادية والنظم الإيكولوجية.

١٣ - وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، قامت شعبة الإحصاءات، في إطار البرنامج العادي، ببناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ إطار تطوير الإحصاءات البيئية (إطار عام ٢٠١٣). وأيدت اللجنة الإحصائية الإطار المنقح في دورتها الرابعة والأربعين في عام ٢٠١٣ كإطار لتعزيز برامج الإحصاءات البيئية في البلدان. وقد اعترفت اللجنة بالإطار المنقح بوصفه أداة مفيدة في سياق أهداف وغايات التنمية المستدامة (E/2013/24، الفصل أولا، جيم، المقرر ١٠٥/٤٤ (ج). وكان الهدف من حلقات العمل التي نظمت في موريشيوس (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) وتوغو (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) تهدف إلى إكساب الإحصائيين من المكاتب الإحصائية الوطنية والخبراء من نخبة من وزارات البيئة أو المؤسسات المعادلة،

(٤) Statistical Papers, Series M, No. 19/Rev.3 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.XVII.10).

فهما ومعارف تفصيلية عن النهج المعاصرة للإحصاءات البيئية، وإتاحة الفرصة لهم لتحديد الثغرات وأوجه القصور في البيانات البيئية وقد ساهمت في إنتاج إحصاءات بيئية منتظمة ودقيقة وموثوقة.

١٤ - وبناء على نتائج المؤتمر العالمي الرفيع المستوى الذي نظمته شعبة الإحصاءات والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في نيويورك واعتراف اللجنة الإحصائية، في دورتها السادسة والأربعين، بالطلبات الناشئة على الإحصاءات العالية الجودة وضرورة تحديث النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية، جرى تنظيم سلسلة من سبعة مؤتمرات دون إقليمية بشأن خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وجرى تمويل أربعة مؤتمرات عن طريق البرنامج العادي: في تايلند (آب/أغسطس ٢٠١٦) لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، وبربادوس (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) لبلدان منطقة البحر الكاريبي، وشيلي (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) لبلدان أمريكا اللاتينية وبيلاروس (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وقام المستشار الأقاليمي في الشعبة المعني بتنظيم النظم الإحصائية الوطنية بدعم مؤتمرات للبلدان الأفريقية، في غابون (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، والدول العربية، في تركيا (نيسان/أبريل ٢٠١٦)، وبلدان جنوب شرق أوروبا، في كرواتيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦). وهذه السلسلة من المؤتمرات الرامية إلى تقييم مختلف المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية التي اتخذت أو المزمع اتخاذها من أجل إدماج وتحديث النظم الإحصائية، وتحديد شكل خطة العمل العالمية دعما لقياس واستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لمواءمتها مع الأولويات والتحديات الوطنية والإقليمية. وجرى تقديم التقرير المرحلي الأول عن خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين وأعد التقرير النهائي، إلى جانب خطط العمل العالمية والإقليمية، لتقديمها إلى اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين[٥].

١٥ - وتقوم شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع مكتب الإحصاء الكوري، بتنظيم حلقة دراسية دولية عن ”أهداف التنمية المستدامة: تصنيف البيانات في جمهورية كوريا“ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). وتناولت الحلقة الدراسية بعض التحديات التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية في إنتاج البيانات المصنفة المطلوبة لرصد أهداف وغايات التنمية المستدامة. وشملت المواضيع الأخرى التي نوقشت الخبرات والتحديات الوطنية في إنتاج البيانات

(٥) E/CN.3/2016/4 و E/CN.3/2017/5، على التوالي.

المصنفة، والحلول المبتكرة لتلبية الاحتياجات من البيانات في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومبادرات بناء القدرات الإحصائية.

١٦ - وجرت العادة على تقديم الزمالات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني إلى الإحصائيين الوطنيين وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية الوطنيين من البلدان النامية لتمكينهم من حضور اجتماعات فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، واللجان الإقليمية في مجال الحسابات القومية والفريق الفرعي التقني للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، ومؤتمرات مركز البحوث الدولية بشأن الدراسات الاستقصائية للتوجهات الاقتصادية، ودورات فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية وغيرها من الاجتماعات الإقليمية والدولية التي تنظمها المنظمات الشريكة الدولية أو الإقليمية. وخلال فترة ٢٠١٥-٢٠١٦، منحت الشعبة الإحصائية ما مجموعه ٧٦ شخصا زمالات فردية لتمكينهم من حضور ١٣ مناسبة.

١٧ - ولا تسد الموارد في إطار البرنامج العادي إلا نسبة محدودة من طلب البلدان للمساعدة التقنية. وغالبا ما يترتب على الأنشطة تقديم مساعدة أولية تجري زيادتها بعد ذلك من خلال المشاريع الممولة من موارد الميزانية الخارجية أو الصناديق الاستئمانية أو حساب التنمية. وهذه الآثار المضاعفة تعزز الاتساق وتعظم تأثير برنامج بناء القدرات لشعبة الإحصاءات من خلال الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل مع المشاريع الممولة من خلال مصادر مختلفة. ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تزيد المشاريع عدد البلدان المستفيدة وتمكن من تحقيق التنمية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والشراكات الأقاليمية.

١٨ - وتقدم شعبة الإحصاءات، بتمويل من حسابها، حساب الإيرادات الإحصائية، المساعدة إلى البلدان النامية لتحسين جودة إحصاءاتها التجارية الرسمية وتوافرها ونشرها من أجل إدراجها في قواعد بيانات الشعبة، مثل قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة الخدمات. ويجري بانتظام تنظيم حلقات عمل تدريبية إقليمية ومنح زمالات في مجالات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات التجارة في الخدمات وإحصاءات السياحة. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، نظمت شعبة الإحصاءات حلقات عمل في كل من السلفادور (شباط/فبراير ٢٠١٥) وعُمان (شباط/فبراير ٢٠١٥) وتركمانستان (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦).

باء – المشاريع الممولة من حساب التنمية

١٩ – في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، واصلت شعبة الإحصاءات تنفيذ مشروعين ممولين من حساب التنمية. وشهدت هذه الفترة أيضا إنجاز مشروعين آخرين بنجاح وبدأ العمل ببرنامج الإحصاءات والبيانات.

٢٠ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أُنجز المشروع الذي استغرق أربع سنوات بشأن ”تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين وضع السياسات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي“، وبلغ معدل التنفيذ نسبة ٨٩,٣ في المائة. وكانت الإنجازات المتوقعة الرئيسية للمشروع كالتالي: (أ) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتحسين توافر البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية؛ (ب) وتحسين وصول مجموعة واسعة من المستخدمين وصانعي السياسات إلى الهياكل الأساسية للبيانات الجغرافية المكانية الوطنية والإقليمية والعالمية، وذلك من خلال وضع معايير مشتركة وإدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ومن المحتمل جدا أن ينتج عن هذه الإنجازات المتوقعة، التي تحققت بالكامل، آثار إيجابية في البلدان النامية في المستقبل المنظور. وقد كان للمشروع دور أساسي في إنشاء وتعزيز آليات حكومية إقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وفي التنسيق والتعاون فيما بين الآليات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٢١ – وكان مشروع ”دعم البلدان النامية في قياس التقدم المحرز صوب تحقيق اقتصاد أخضر“ يمثل محاولة للتخفيف من حدة التحديات الرئيسية التي يواجهها واضعو السياسات في معظم البلدان النامية فيما يتعلق باتخاذ قرارات مستنيرة. وكان للمشروع هدف ذو شقين يتمثل في وضع قائمة مؤشرات لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق اقتصاد أخضر للبلدان النامية، استناداً إلى العمل الجاري على الصعيد العالمي، وفي تعزيز القدرات الإحصائية لبلدان نامية تجريبية مختارة من أجل إنتاج بيانات عن المؤشرات المتفق عليها بشأن الاقتصاد الأخضر. وقد نُفذ هذا المشروع في ثماني بلدان تجريبية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (إكوادور وبيرو وشيلي وكولومبيا) ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (بوتان وفييت نام وماليزيا ومنغوليا)، وقد اتسم بحسن التوقيت والأهمية البالغة في ضوء تركيز القرارات الحكومية الدولية على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. فالمشروع لم يحقق أهدافه بنجاح فحسب، بل أدى أيضاً إلى اتخاذ عدة مبادرات، لا سيما عن طريق العمل الذي تقوم به مختلف المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن مؤشرات الاقتصاد الأخضر. وأُنجز المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٦ محققاً معدل تنفيذ بلغت نسبته ٩٩,٤ في المائة، وهذا أعلى معدل يحققه أي مشروع من المشاريع التي قامت بها شعبة الإحصاءات بتمويل من حساب التنمية.

٢٢ - وتواصل الشعبة تنفيذ مشروع ”دعم الدول الأعضاء في تطوير وتعزيز الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة من أجل تحسين رصد التنمية المستدامة“. ويعتري الضعف عملية رصد وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة البيئية بسبب عدم كفاية إنتاج الإحصاءات البيئية، والمؤشرات البيئية، والحسابات البيئية الاقتصادية. ولذلك، فإن المشروع يهدف إلى تخطي الحواجز التقنية والمؤسسية التي تعترض إعداد إحصاءات بيئية وحسابات بيئية اقتصادية تصدر بانتظام على الصعيد الوطني. ويقوم هيكل المشروع على وحدتين نموذجيتين. الوحدة النموذجية ألف، وتشارك فيها خمسة بلدان من المنطقة دون الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا)، تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج الإحصاءات البيئية، وستستند تلك الوحدة إلى إطار تطوير الإحصاءات البيئية لعام ٢٠١٣ وأدواته. أما الوحدة النموذجية باء، فتهدف إلى إحداث تأثير إيجابي في تنفيذ حسابات نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢ في أربعة بلدان تقع في منطقتين دون إقليميتين، وهي أوغندا وكينيا في أفريقيا، وماليزيا وفييت نام في آسيا. وقد تسارعت خطوات تنفيذ المشروع خلال عام ٢٠١٦ بفضل إيفاد سلسلة من بعثات التقييم إلى البلدان المشاركة في المشروع وإجراء حلقات عمل وطنية وإقليمية فيها. ومن المتوقع أن يُنجز المشروع بنجاح بنهاية عام ٢٠١٧.

٢٣ - وتقوم شعبة الإحصاءات بدعم البلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال مشروع ”تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية على القياس والرصد والتقييم والإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥“. وسينفذ المشروع خلال فترة ثلاث سنوات تمتد من نهاية عام ٢٠١٤ إلى نهاية عام ٢٠١٧، وسيقدم المساعدة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في ستة بلدان تجريبية (إثيوبيا وأوغندا ورواندا والفلبين وفييت نام وكمبوديا) في منطقتين (أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ). ويجري تنفيذ هذا المشروع من خلال مجموعة من الأنشطة، تشمل الدراسات المكتبية للقدرات الإحصائية الحالية للبلدان في مجال الرصد والإبلاغ عن تلك الأهداف والغايات، وعقد حلقات العمل وإيفاد بعثات المساعدة التقنية إلى البلدان لتيسير زيادة الوعي بشأن متطلبات الإطار المقترح الحالي للرصد والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة الأولويات، وتقييم القدرات والثغرات على الصعيد الوطني، والمساعدة في إنشاء خطط التنفيذ للرصد والإبلاغ، وبناء القدرات على تنفيذها. وسيتم تقاسم النتائج التي حققتها بلدان المشروع الستة على الصعيد الإقليمي، بما يتيح للبلدان الأخرى الاستفادة من هذه الخبرات ومتابعتها. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يشكل هذا المشروع وسيلة انتقال إلى تنفيذ برنامج الإحصاءات والبيانات الأكبر والأشمل نطاقاً.

برنامج الإحصاءات والبيانات

٢٤ - تعمل شعبة الإحصاءات على تنفيذ برنامج الإحصاءات والبيانات في إطار الشريحة العاشرة لحساب التنمية، وذلك بالتعاون مع الكيانات المنفذة الأخرى التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد وُضع البرنامج استجابة لدعوة الأمين العام التي وجهها إلى منظومة الأمم المتحدة أن تكون ''مهيأة لتحقيق الغرض المنشود'' لكي تساهم بفعالية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما طلب الأمين العام من منظومة الأمم المتحدة أن تحقق أهدافها بصورة مختلفة، وأن تركز على إرساء ثقافة التعاون والمساءلة الجماعية بخصوص تحقيق النتائج وإحداث الأثر المرجو على المستوى القطري بالاستناد إلى الاستراتيجيات والأولويات الوطنية. ويستجيب البرنامج صراحة إلى غايتين محددتين في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة)[٦]، مباشرة تحت العنوان الفرعي ''البيانات والرصد والمساءلة''.

٢٥ - ويمثل البرنامج نهجا جديدا ومبتكرا، تشارك فيه الكيانات المنفذة العشرة[٧]، مستفيدا مما لدى كل منها من خبرات تقنية ومزايا نسبية، بغية تمكينها من تحقيق هدفها المشترك المتمثل في مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات التي تطرحها خطة التنمية الجديدة في مجال البيانات. وفي حين أن حساب التنمية يمول في المعتاد ثلاثة إلى أربعة مشاريع إحصائية في إطار كل شريحة بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ - ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لكل مشروع، مما يجعل هذا ''البرنامج البالغة ميزانيته ١٠ ملايين دولار'' أكبر مشروع ممول من حساب التنمية تقره الدول الأعضاء. وقد صيغ هذا البرنامج على نحو موحد ومنسق، عوضاً عن مجموعة من المشاريع والمقترحات كل على حدة، وسيوفر منبراً محكم التنظيم لدعم البلدان النامية في التصدي للتحديات المتصلة بالإحصاءات والبيانات، ومن المرجح أن يحقق أثراً أكبر بكثير ونتائج أكثر استدامة بكثير، لا سيما أن الإنجازات يمكن تكرارها في جميع المناطق.

---

(٦) الغايتان ١٧-١٨ و ١٧-١٩.

(٧) شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٢٦ - ومن الناحية الموضوعية، يركز البرنامج على معالجة الترتيبات المؤسسية المطلوبة في البلدان، وبشكل خاص على إنشاء أو تعزيز نظم إحصائية وطنية لقياس ورصد أهداف التنمية المستدامة، وعلى المساعدة اللازمة لتكييف استراتيجيات وطنية لتطوير إحصاءات أو خطط مماثلة. وسيركز البرنامج ثانيا على سد ثغرات محددة في البيانات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة التي ستتطلب تطويرا مفاهيميا ومنهجيا، مع الاستفادة من الدور القيادي للكيانات المنفذة في مجالات قطاعية ومواضيعية محددة. وسيركز البرنامج ثالثا على إنشاء بوابة للتعلم الإلكتروني تعنى بوضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة واستخدامها، وستوفر البوابة كترا كبيرا من المواد والمعارف المتاحة في منظومة الأمم المتحدة بشأن الأدوات الإحصائية ومنهجيات القياس.

٢٧ - ويقوم هذا البرنامج على أربعة أركان متمايزة: وسائل التنفيذ، والإحصاءات البيئية، والإحصاءات الاجتماعية، والإحصاءات الاقتصادية. وفي مجال الإحصاءات الاجتماعية، يحدد البرنامج أربعة عناصر فرعية تركز على جوانب متمايزة للإحصاءات الاجتماعية، وهي: (أ) الإحصاءات السكانية والديمغرافية؛ (ب) والإحصاءات الجنسانية؛ (ج) والإحصاءات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة؛ (هـ) والإحصاءات المتعلقة بالمجتمع السلمي والشامل للجميع (إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية). وتعكس تركيبة الأركان والعناصر الفرعية إقرارا بأن الكيانات تحتاج إلى معالجة مسائل قطاعية محددة وإلى العمل على نحو وثيق مع منتجي البيانات ومستخدميها في إطار تلك المجالات القطاعية. ويُعين لكل ركن وعنصر فرعي كيان رائد وكيان مشارك في الريادة، يكونان مسؤولين عن قيادة المناقشات الاستراتيجية بين جميع الكيانات وكفالة تنفيذ أنشطة تلك الأركان والعناصر في موعدها المقرر. وستعمل الكيانات الرائدة أيضاً على تذليل صعوبات التنفيذ والبت في التغييرات التي ينبغي إدخالها على خطة العمل لتستجيب للمسائل غير المتوقعة والتحديات الناشئة.

٢٨ - ومن أجل تنفيذ البرنامج بفعالية والاستفادة من المهارات والخبرات الفريدة للكيانات المنفذة العشرة، سوف تؤدي الكيانات العالمية دوراً ريادياً في تعزيز المعايير القائمة ووضع معايير ومنهجيات إحصائية جديدة في مجالات قطاعية محددة. وفي مناطق محددة حيث يكون للجان الإقليمية ميزة نسبية أو مصلحة قوية، سوف تتولى هذه اللجان الدور الريادي في تطوير حقول جديدة للبيانات. وسيكون من اللازم على اللجان الإقليمية الخمس أن تتولى، في معظم الحالات، المسؤولية الأساسية عن نشر المنهجيات والمعايير الإحصائية الجديدة في البلدان في منطقتها من خلال تنظيم حلقات عمل/حلقات دراسية وطنية ودون إقليمية وإقليمية لتنقل من خلالها المهارات والمعارف ذات الصلة. وستعمل أيضاً

على الصعيد الوطني على تشجيع تعزيز البيئة المؤسسية الإحصائية، وعمليات إنتاج الإحصاءات، واستكشاف إمكانية استخدام التكنولوجيا المبتكرة ومصادر البيانات الضخمة. وسيسهم أعضاء الكيانات العالمية بوصفهم خبراء/أشخاصا ذوي خبرة في هذه المبادرات، حسب الاقتضاء. وباستخدام الآليات الموجودة التي تعمل الأوساط الإحصائية فيها، ستساعد كل لجنة إقليمية على تقاسم المعارف في جميع أنحاء منطقتها.

٢٩ - وسينفذ البرنامج على مرحلتين. وقد بدأ بالفعل تنفيذ الأنشطة التي تدخل في المرحلة الأولى، التي تغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وينصب التركيز في هذه المرحلة بالخصوص على التوعية بشأن إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك عمليات الإنتاج؛ وإجراء تحليل للثغرات في بلدان مختارة. أما المرحلة الثانية، خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، فتركز أكثر على تطوير المنهجيات المتعلقة بالمؤشرات وتنفيذ برامج بناء القدرات والتدريب وتوسيع نطاقها.

شبكة مؤسسات التدريب الإحصائي

٣٠ - يعد توفير التدريب في مختلف مجالات الإحصاءات الرسمية واحداً من أنشطة بناء القدرات الأساسية. وثمة طلب هائل على بناء القدرات الإحصائية في سياق خطة عام ٢٠٣٠، ويتوقع أن يزداد الطلب أكثر على التدريب في هذا المجال. ويجري تقديم التدريب في شكله التقليدي من خلال تنظيم حلقات دراسية دولية وإقليمية وحلقات عمل تدريبية يمكن توسيع نطاقها، حسب توافر الموارد، لتشمل التدريب على الصعيدين دون الإقليمي ودون الوطني. ويتم أيضاً تنظيم زيارات دراسية لفائدة الإحصائيين الوطنيين بصورة دورية. وتهدف معظم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية إلى نشر الأعمال المعيارية الجديدة أو المحدّثة التي اضطلعت بها اللجنة الإحصائية. ولما كان هذا يثير تساؤلات بشأن مدى امتداد واستدامة آلية الإنجاز تلك، لذا فإن شعبة الإحصاءات قامت بمبادرة جديدة للتنسيق على الصعيد العالمي بشأن التدريب الإحصائي. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تنظيم مناسبة جانبية كجزء من الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠١٦[٨].

٣١ - وهناك عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية التي توفر التدريب على الإحصاءات الرسمية. ومن شأن الجمع بينها في شبكة لمؤسسات التدريب الإحصائي أن ييسر تبادل المناهج والمواد الدراسية وأفضل الممارسات في مجال التدريب. وستتيح الشبكة

(٨) انظر http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/side-events/.

أيضاً زيادة التواؤم بين الدورات الدراسية الإحصائية وامتثالها للمعايير الإحصائية الدولية المعتمدة. وسيتم وضع غالبية مواد التدريب في شكل مواد للتعلم الإلكتروني وهذا سيجعلها في متناول عدد أكبر من المتدربين وأقل تكلفة. علاوة على ذلك، فإن تقديم التدريب بهذا الشكل سيزداد تحسنا وانتظاما وفعالية من حيث مدى انتشاره، مقارنة بتوفيره من خلال حلقات عمل مخصصة تنظم دورياً، وسيساعد على بناء قدرات مستدامة بشأن الإحصاءات الرسمية في جميع أنحاء العالم. وستعطى الأولوية لوضع دورات دراسية متخصصة ودورات تدريبية تركز على خطة عام ٢٠٣٠ وإطار المؤشرات العالمية. وسيكون التعاون والشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) في إطار هذه المبادرة أمراً بالغ الأهمية، بالنظر إلى الاعتراف بخبرة هذا المعهد الطويلة في مضمار توفير التدريب وبناء القدرات. وسيدعى باقي شركاء الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى المشاركة تدريجياً من أجل تعزيز نطاق ومضمون الأنشطة التدريبية في مراكز التدريب. وفي إطار تنفيذها لبرنامج الإحصاءات والبيانات، أجرت شعبة الإحصاءات جرداً لمؤسسات التدريب القائمة، وهي تعمل الآن على إنشاء بوابة للتعلم الإلكتروني. وستقوم الشعبة بإطلاع اللجنة الإحصائية على آخر ما يستجد في هذا الخصوص خلال دوراتها المقبلة.

جيم - المشاريع الممولة من جهات مانحة

٣٢ - في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، واصلت شعبة الإحصاءات تنفيذ خمسة مشاريع متعددة السنوات لبناء القدرات وأربعة اتفاقات للمنح.

٣٣ - وتمول حكومة الصين اثنين من المشاريع المتعددة السنوات في مجال بناء القدرات الإحصائية وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية. ومن أجل تنفيذهما، تتعاون شعبة الإحصاءات بشكل وثيق مع المكتب الإحصائي الوطني والإدارة الوطنية للمسح ورسم الخرائط والمعلومات الجغرافية في الصين. ويوفر المشروعان دعماً قوياً إلى نظم الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية في البلدان النامية، ويعززان من قدراتها في هذين المجالين الموضوعيين. وقد أدى الإنجاز الناجح لمشروع السنوات الخمس الأول المتعلق بتعزيز القدرات الإحصائية في الصين وبلدان نامية أخرى في آسيا، لا سيما في مجال الإحصاءات الأساسية بحلول نهاية عام ٢٠١٤، إلى السماح ببدء المرحلة الثانية من المشروع في عام ٢٠١٥ لفترة إضافية مدتها خمس سنوات.

٣٤ - وواصلت شعبة الإحصاءات تنفيذ مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي تضطلع بها بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). والهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو وضع مبادئ توجيهية

منهجية بشأن قياس ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة على مستوى الأفراد من منظور جنساني. ومن أجل اختبار وتنقيح مشروع المبادئ التوجيهية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، قامت المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان السبعة[٩] بمشروع رائد لجمع البيانات عن ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة على مستوى الأفراد. وأتاحت هذه الدراسات التجريبية الفرصة لاختبار الجوانب الرئيسية لمنهجية مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تصميم الاستبيانات، وبروتوكولات اختيار المجيبين، والمؤشرات الموصى بها لصياغة سياسات مسترشِدة بالمنظور الجنساني وقائمة على الأدلة. وطُلب إلى اللجنة الإحصائية التعليق على مشروع المبادئ التوجيهية المنهجية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بملكية الأصول من منظور جنساني[١٠].

٣٥ - وفي عام ٢٠١٥، بدأت شعبة الإحصاءات تنفيذ مشروع ”تعزيز إحصاءات الإعاقة في عهد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥“ بتمويل من وزارة الخارجية والتجارة الأسترالية. ويهدف المشروع إلى (أ) وضع مبادئ توجيهية دولية لقياس الإعاقة، آخذا في اعتباره أدوات القياس الحالية والممارسات الوطنية الرشيدة والتجارب القطرية؛ (ب) وتعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية على جمع وإنتاج إحصاءات مهمة ونوعية عن الإعاقة، استنادا إلى المبادئ التوجيهية الدولية. وفي عام ٢٠١٦، تم تنظيم سلسلة من الاجتماعات الإقليمية بشأن قياس الإعاقة والإحصاءات ذات الصلة بها لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة لمناقشة استراتيجيات تجميع البيانات عن الإعاقة لرصد أهداف التنمية المستدامة، ومكّنت من تبادل الخبرات الوطنية وعززت التعاون داخل الأقاليم.

٣٦ - وفي نهاية عام ٢٠١٦، أكملت شعبة الإحصاءات إنجاز مشروع يتعلق بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وقدم المشروع المساعدة لسبعة بلدان رائدة في تطبيق المبادرة وهي بوتان، وشيلي، وإندونيسيا، وموريشيوس، والمكسيك، وجنوب أفريقيا وفييت نام، من أجل اختبار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وإحراز تقدم في تنفيذ المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لهذا النظام. وشملت أهم نواتج هذا المشروع الاستراتيجية العالمية الرامية إلى النهوض بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، واستراتيجية الاتصالات المتقدمة والمبادئ التوجيهية

(٩) أوغندا وجنوب أفريقيا وجورجيا والفلبين والمكسيك وملديف ومنغوليا.

(١٠) E/CN.3/2017/11، الفرع ثالثا والفقرة ٣٦ (ب).

والمواد التدريبية التمهيدية بشأن تجميع الحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

٣٧ - وتهدف المشاريع الأخرى بموجب اتفاقات المِنح المقررة التي تنفذها شعبة الإحصاءات تحسين الإحصاءات الجنسانية، بتمويل من البنك الدولي؛ وتنظيم المؤتمرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن خطة التحول في الإحصاءات الرسمية دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ووضع استراتيجية التنفيذ والاتصال ذات الصلة بنظام الحسابات البيئية – الاقتصادية، وكلاهما يموله المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية؛ والبيانات الضخمة للإحصاءات الرسمية التي يمولها المكتب الأسترالي للإحصاءات.

٣٨ - ومن المزمع أن تقوم شعبة الإحصاءات في عام ٢٠١٧ بمشروعين جديدين ممولَين من الجهات المانحة. وسيعمل مشروع ''محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية''، الذي تموله المفوضية الأوروبية، على إشراك خمسة بلدان (البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند)، حيث التنوع البيولوجي في خطر، وتيسير تحسين معارف هذه البلدان عن تقييم النظم الإيكولوجية وبخدماتها. ويمثل مشروع ''رصد أهداف التنمية المستدامة'' الذي تموله إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة استمرارا للمشروع السابق بشأن ''تحسين جمع وإتاحة ونشر مؤشرات التنمية الوطنية، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية''، الذي امتد خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥. وسينشئ هذا المشروع مبادرة نشر وتبادل المؤشرات والبيانات الوصفية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تستند إلى نظام تبادل البيانات الإحصائية والوصفية في ٢٠ بلدا من آسيا وأفريقيا.

٣٩ - وفي سياق المشاريع التي تمولها الجهات المانحة، تعرب شعبة الإحصاءات عن امتنانها لحكومات أستراليا والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكذلك للمنظمات الشريكة (المفوضية الأوروبية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون) لما قدموه من دعم لبرامجها في مجال بناء القدرات، وتتطلع إلى الحصول على دعم أقوى منها وإقامة تعاون أقوى معها في السنوات القادمة.

ثالثا – تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

٤٠ – في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، خضعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتقييم شامل مستقل لإسهامها في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا. وكان هذا التقييم أحد التقييمين التجريبيين المنفذين استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٨[(١١)] وفي سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات[(١٢)].

٤١ – وكان الغرض الأساسي من التقييم هو مساعدة منظومة الأمم المتحدة على تقديم دعم أقوى في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وكان التقييم يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) وصف أهمية القدرات الإحصائية الوطنية ووصف تطور حالتها؛ (ب) وتحليل دور منظومة الأمم المتحدة وموقفها الاستراتيجي في دعم القدرات الإحصائية الوطنية في سياق الجهد الدولي الأوسع نطاقاً؛ (ج) وتقييم الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، قدر الإمكان، لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية والقيمة التي أضافها هذا الدعم إلى هذه القدرات، إلى جانب العوامل التي يمكن أن تفسر هذا الدور وهذا الأداء؛ (د) والتوصية باتخاذ إجراءات استراتيجية من أجل تعزيز إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في المستقبل عن طريق إدخال تعديلات على دور المنظومة وموقفها والنُّهُج التي تعتمدها.

٤٢ – وشمل التقييم، الذي كان ثمرة مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة، جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، ابتداءً من عام ٢٠٠٠، مع التركيز على السنوات الخمس الأخيرة. وتولى إجراء هذا التقييم فريق التقييم الإداري، بمساعدة فريق استشاري مخصص (الفريق المرجعي لأصحاب المصلحة الرئيسيين) وفريق من الخبراء الاستشاريين. وتستند الاستنتاجات والتوصيات المستقاة من التقييم إلى ١٦ دراسة قطرية (٦ زيارات قطرية و ١٠ استعراضات مكتبية قطرية)، و ٢٣ استعراضا لتقييمات قطرية (١٧ تقييما أجراها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و ٦ تقييمات

(١١) يقتضي التقييم التجريبي الثاني تقييما يستعرض نوعية عمليات تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الصادرة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ وتوليف هذه التقييمات.

(١٢) انظر أيضا قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧.

أخرى)، و ١٢ استعراضا لتقييمات عالمية وإقليمية (٨ تقييمات أجرتها الأمم المتحدة و ٤ تقييمات أجرتها جهات من غير الأمم المتحدة) و ٢٧ مقابلة مع منظمات رئيسية صاحبة مصلحة (١٩ من منظمات الأمم المتحدة و ٨ منظمات شريكة).

٤٣ - وخلص التقييم إلى أن منظومة الأمم المتحدة قدَّمت إسهاماً إيجابياً في تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات، ولكن ما زالت هناك تحديات تواجه الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في دعم استخدام الإحصاءات استخداماً أفضل. ويلزم تعزيز الموقف الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة على الصُّعُد العالمي والإقليمي والوطني. ويلزم، على الصعيد الوطني، زيادة التنسيق والاتساق والتكامل من أجل تعزيز إسهام منظومة الأمم المتحدة. وأوصى التقييم بأن يصبح دعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية أولويةً استراتيجيةً رئيسيةً بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة، وأن يكون الهدف الرئيسي لهذا العمل هو تحسين استخدام الإحصاءات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وعموما، أتاح هذا التقييم أساساً جيداً للمساعدة على تشكيل إطار الحوار المتعلق بالدور المستمر لمنظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان والتغييرات اللازمة لتحسين قيمتها النسبية في عالم متنوع وسريع التحوّل يشتمل على جهات فاعلة متعددة تسعى جميعاً إلى تحسين النتائج الإنمائية.

٤٤ - وفيما يلي الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقييم[١٣]. وجدير بالذكر أن التفاصيل الواردة في إطار التوصية ٤ للتقييم (انظر الفقرة ٨٣) تشير صراحة إلى أن اللجنة الإحصائية، بوصفها الهيئة الحكومية الدولية للأمم المتحدة التي تضم جميع كبار الخبراء الإحصائيين الوطنيين، ينبغي أن تؤدي دورا رائدا، جنبا إلى جنب مع المنظمات ذات الصلة خارج منظومة الأمم المتحدة، في وضع إطار استراتيجي للسنوات الخمس القادمة بشأن الدعم المتكامل الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

الاستنتاج ١: قدَّمت كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصُّعُد العالمي والإقليمي والقُطري إسهامات هامة في تطوير القدرات الوطنية المتعلقة بإعداد الإحصاءات. والعمل الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع المعايير الإحصائية قد جرى تسليط الضوء عليه باعتباره مجالاً هاماً من مجالات النجاح. بيد أنه توجد بعض التحديات المتعلقة بمدى جودة هذا الإسهام في إعداد الإحصاءات، وبصورة محددة فيما يتصل بتنسيق الأنشطة ومدى

(١٣) انظر الوثيقة A/71/431، التي تضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2016/5) للاطلاع على النص الكامل للتقييم ومرفقه التقني.

استدامة النتائج ومدى أهمية الأنشطة بالنسبة إلى أولويات جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. ومع ذلك، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى البناء على نجاحاتها وإلى مواجهة التحديات والحفاظ على قيادتها العالمية في هذا المجال لكي يكون دورها فعالاً في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

التوصية ١: ينبغي للجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أن تجعل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية إحدى الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لكيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال تناول مسائل إعداد الإحصاءات الرسمية ونشرها واستخدامها، وينبغي أن تدعو الجمعية جميع الدول الأعضاء إلى إعادة توجيه الموارد المالية اللازمة من أجل دعم جميع المجالات الثلاثة.

الاستنتاج ٢: على الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة قد ساعدت الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها فيما يتعلق بإعداد الإحصاءات، يلزم القيام بالمزيد من أجل تفعيل شعار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة القائل بأن البيانات الأفضل تقود إلى حياة أفضل. و لم تعترف منظومة الأمم المتحدة دائماً بأن الإحصاءات هي مسألة من مسائل الإدارة الرشيدة الوطنية، و لم تفعل ما يكفي لتشجيع وتيسير استخدام الإحصاءات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. والاستخدام الفعال للإحصاءات من جانب واضعي السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص هو أمر لا بد منه إذا كان للبلدان أن تحقّق أهداف التنمية المستدامة وأن تذهب إلى أبعد من مجرد رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وهذا يتطلب تقديم الدعم إلى تنمية القدرات الوطنية على استكشاف ثروة البيانات التي كثيراً ما تنتجها النظم الإحصائية الوطنية، وإجراء تحليل أعمق، ليس فقط للاتجاهات ولكن أيضاً للأسباب الكامنة وراء العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

التوصية ٢: ينبغي للجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ وفي سياق متابعة خطة عام ٢٠٣٠، أن تعيد التأكيد على أن الهدف الرئيسي للدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية هو استخدام الإحصاءات الوطنية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وأن تطلب، في هذا الصدد، إلى المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل جميع الجهود لدعم تحقيق هذا الهدف.

التوصية ٣: ينبغي قيام الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تنمية القدرات الإحصائية الوطنية بإنشاء شبكة (فريق عامل أو فرقة عمل) تجمع بين إدارات السياسات والبرامج والإحصاءات لدى الكيانات المختلفة من أجل تحديد كيف يمكن تقديم

دعم أفضل لزيادة فعالية استخدام الإحصاءات من جانب الجهات الوطنية صاحبة المصلحة استخداماً يحقق الأهداف الإنمائية الوطنية، وينبغي أن يضعوا توجيهات على نطاق المنظومة تسترشد بها كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

الاستنتاج ٣: لا تتمتع منظومة الأمم المتحدة حتى الآن بوضع مناسب يمكّنها من زيادة إسهامها، ومن زيادة جودة هذا الإسهام، في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في ظل البيئة الإحصائية العالمية الجديدة. وتعرض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحديات وفرصاً ستتطلب مزيداً من الفعالية والكفاءة في استجابة منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الأعمال الجارية التي يضطلع بها الفريق الرفيع المستوى والتي يمكن أن تعزّز قيادة منظومة الأمم المتحدة للنظام الإحصائي العالمي، لا توجد في الوقت الحاضر خطة شاملة توضّح أدوار الكيانات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تدعم جهود تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، أو توضّح تقسيم العمل فيما بين هذه الكيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يكون مستوى الاستثمار في كيانات الأمم المتحدة غير كافٍ إذا أُريد لهذه الكيانات أن تقود الاستجابة المتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة للثورة البياناتية الناشئة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى الوقت الحاضر، ظلت تنمية القدرات الإحصائية الوطنية أولوية من بين كثير من أولويات الأمم المتحدة الرامية إلى دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن إذا كان لمنظومة الأمم المتحدة أن تحقق النجاح فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، يتعين عليها أن تولي أهمية أكبر لهذا المجال من مجالات عملها وأن تنظر في استعراض ولايات كيانات الأمم المتحدة المشاركة الرئيسية.

التوصية ٤: ينبغي أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ وفي سياق متابعة خطة عام ٢٠٣٠، أن يضع إطاراً استراتيجياً لفترة السنوات الخمس القادمة بشأن الدعم المتكامل المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية على الصُّعُد العالمي والإقليمي والقُطري، يحدّد أدوار ومجالات عمل الكيانات المعنية على جميع الصُّعُد الثلاثة.

الاستنتاج ٤: على الصعيد القُطري، لا تقوم دائماً كيانات منظومة الأمم المتحدة بالتصرّف كنظام منسق ومتسق ومتكامل عندما تضطلع بدعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وتتلقى البلدان الدعم على نحو متواتر من منظومة الأمم المتحدة في شكل كثير من المبادرات المستقلة، التي كثيراً ما تكون مدفوعة بجداول أعمال عالمية، وعادة ما تتلقّاه عبر مجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين. ورغم أن التجزؤ البرنامجي للدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة قد عولج (إلى حد ما) في بعض البلدان عن طريق برامج الأمم المتحدة المشتركة،

فقد ظل أحد التحديات المطروحة بشكل عام هو تناول مسألة تنمية القدرات الإحصائية الوطنية كنظام متكامل. وحيثما يُفتقَر إلى التنسيق والاتساق، يصبح من الأصعب على منظومة الأمم المتحدة أن تقدِّم دعماً أوسع نطاقاً إلى الدول الأعضاء في مجال إقامة وتطوير النظم الإحصائية الوطنية الشاملة التي تديم إنتاج الإحصاءات واستخدامها. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة بتزويدها بالقدرات الإحصائية من أجل إيجاد دور متكامل للأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية.

التوصية ٥: ينبغي أن تكفل الجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أن تكون تنمية القدرات الإحصائية الوطنية أحد مجالات الدعم الاستراتيجي التي تقدِّمها جميع الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة، مع التسليم بأن الدور المضطلع به سيتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان على النحو الذي تحدده السلطات الوطنية.